حول كتاب "المقنع في الفلاحة" – ردّ على نقد

للمحققين: الدكتور جاسر أبو صفية
والدكتور صلاح جرار
(من الجامعة الأردنية)

غمرة من السّرور أصابتنا عندما طالعنا في مجلة "مجمع اللغة العربية الأردني" العدد المزدوج (١٩-٢٠) مقالة انتقاديّة لكتاب "المقنع في الفلاحة" الذي قمنا بتحقيقه تحت إشراف الأستاذ عبدالعزيز الدّوري، ونشره مجمع اللغة العربيّة. وما كانت هذه الغمرة إلاّ لأنّ أستاذاً كبيراً كالدكتور إبراهيم السّامرائي قرأ كتاب "المقنع" وقام بمحاولة لتقييم عملنا في التحقيق، فأورد بعض الملاحظات القيّمة التي يستحق عليها الشكر كلّه.

وتمنّى الدكتور إبراهيم في مقالته لو أننا ألحقنا بالكتاب معجماً بالمصطلحات الفلاحية، وهو عمل لا نستطيع تنفيذه من خلال كتاب واحد في الفلاحة، ولذا استعضنا عنه بفهرس للمصطلحات الزراعية أثبتناه في آخر الكتاب ضمن مجموعة الفهارس التي عملناها للكتاب. أمّا المعجم الفلاحي الذي يقترحه أستاذنا فنحن عاكفان على إعداده من خلال كتب الفلاحة والمعاجم اللغوية وكتب اللغة، ونرجو الله أن يوفقنا لإخراجه.

وعلى الرّغم من توخي الدقّة التي تغلب على مقالة أستاذنا الكبير، إلاّ أنّ القارئ يلحظ في المقالة مسألتين مهمتين:

أوّلاهما: انعدام المنهجية في النقد التي تعوّدنا أن نراها في مقالات أستاذنا النّقدية، فهو لم يُعَرِّف بالكتاب ولا بصاحبه، ولا ذكر اسم المحقّقَيْن، ولا عرض لمادة الكتاب وأهمّيتها في المجال الفلاحي، واكتفى بإيراد ما وقع في نفسه أنّها أغلاط قاتلة تستحق منه الطّعن في مقدرة المحقّقين اللغوية والإدراكية، فاتّهمنا بالجهل في بعض المواضع. وكنّا نأمل من أستاذنا الكريم أن يأخذ بيدنا في هذا الدّرب الشائك، درب تحقيق المخطوطات.

ثانيتهما: التّعجّل، وقد اتّضح هذا في أمرين:

أ- وقوع بعض الأغلاط النحوية واللّغوية في مقالة أستاذنا لن نأتي على ذكرها تأدّباً، لأننا على ثقة تامّة بأنّها زلات قلم.

ب- جانب أستاذنا الصّواب فيما ذهب إليه من تصحيح بعض ما وقع في نفسه أنّها أغلاط في الكتاب، وهي القضيّة التي نجد أنفسنا مضطرين للوقوف عندها وجلائها ليكون القارئ على بيّنة من الحقيقة العلمية.

١- التّصانيف الفلاحية في الأندلس والمشرق:

يرى أستاذنا أنّ كثرة التصانيف الفلاحية في الأندلس، مما لا نجد له مثيلاً في المشرق، ترجع إلى أنّ المشارقة لم يخصّوا الفلاحة بالتأليف، وذلك أنّ الفلاحة عندهم حرفة غير العرب من الموالي الأعاجم والنّبط، وأنّ العربي الصّليبة يحتقر هذه الحرفة وأربابها. ص١٢٢.

قد لا نتفق مع أستاذنا فيما ذهب إليه؛ لأنّ وجهة النظر هذه طرحها بعض المستشرقين للطعن على العرب، متأثرين برواسب الشعوبية. وقد لا نستطيع الإتيان بدليل قاطع على قلة التصانيف الفلاحية عند عرب المشرق، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ المشارقة اهتّموا بالجانب العلمي النّظري من الفلاحة، فتركوا لنا مؤلفات كثيرة تتحدث عن النباتات وخصائصها الطبيّة وأوصافها التشريحيّة، منها مثلاً: "كتاب الشّجر" لابن خالويه، و"كتاب النّبات" للأصمعي، و"كتاب النّبات" لأبي حنيفة الدّينوري. أمّا عرب المغرب والأندلس فانصَبّ اهتمامهم على الجانب التّطبيقي من الفلاحة. والأدلة التالية تبيّن أنّ الفلاحة كانت حرفة العرب وغير العرب:

أ- اشتمل القرآن الكريم على بعض المصطلحات الفلاحية، ولفت نظر المسلمين إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والأرض. قال تعالى: "أفأريتم ما تحرثون؟ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون؟ لو نشاء لجعلناه حُطاماً فَظَلْتم تفكهون" (الواقعة ٦٣-٦٥). وقال أيضاً: "وهو الذي أنزل من السّماء ماء فأخرجنا به نبات كلّ شيء، فأخرجنا منه خَضِراً نُخرِج منه حبّاً مُتراكباً. ومن النّخل من طلعها قِنوان دانية، وجنات من أعناب، والزيتون والرّمان مشتبهاً وغير متشابه، انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه. إنّ في ذلك لآيات لقوم يؤمنون" (الأنعام ٩٩).

ب- حثّ الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم- في كثير من الأحاديث على غراسة الأرض وفلحها وإحياء الأراضي الموات. من ذلك قوله: "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلاّ كان له به صدقة". (البخاري، كتاب الحرث والمزارعة). وقوله: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" (البخاري، كتاب الحرث والمزارعة).

ج- اشتمل الفقه الإسلامي على كثير من القضايا الفقهية التي تتعلق بالزراعة ومشاكلها؛ منها مثلاً: المزارعة، المغارسة، المساقاة. وهناك ثلاث مخطوطات تبحث في القضايا الزراعية من وجهة النظر الفقهية هي: "كتاب المساقاة"، لمجهول، و"جواب عن سؤال حول تنظيم عملية تأجير الأراضي الزراعية" لابن تيمية، وسؤال وجواب في "بيع الثمرة قبل بدء إصلاحها" لابن تيمية.

د- اهتمّ الخلفاء الراشدون والأمويون والعبّاسيون اهتماماً كبيراً بالزراعة؛ لأنها كانت تشكّل أهمّ مورد من موارد بيت المال الإسلامي، فقاموا باستصلاح الأراضي للزراعة، وشقّ الأنهار والقنوات للرّي، وإقطاع الإقطاعات الزّراعية، وغير ذلك مما وردت الإشارة إليه في كتب الفتوح والبلدان والخراج.

هـ- عُرف عن أهل اليمن تفوّقهم في حقل الفلاحة ولا سيّما وسائل الريّ؛ وسدّ مأرب خير شاهد على ذلك، وقصته في القرآن معروفة. كما كان أهل المدينة المنوّرة أرباب زراعة نخل.

و- تمتلئ كتب اللغة العربية بمصطلحات فلاحية دقيقة خالصة العربيّة، ولم تشع المصطلحات الفلاحية الأعجمية إلاّ في العصور المتأخرة وعلى نطاق محدود. فلو كانت هذه الحرفة وقفاً على غير العرب لوصل إلينا من ذلك مصطلحات كثيرة.

٢- قضية تخفيف الهمزة وإبدالها:

جزم أستاذنا في مقالته (ص١٢٤) أنّ الهمزة لا يمكن أن تسهّل في "رديئة" و"يؤالفهم"، وغيرها من الألفاظ التي وردت في متن "المقنع" غير مهموزة، وحجته في ذلك أنها من الأصول.

ونرجو أن نذكّر أستاذنا بأمرين في هذا الباب:

أوّلهما: يقتضي منهجنا عدم تغيير رسم الكلمة التي أثبتها المصنّف إلاّ إذا وجدنا خطأ بيّناً أو إخلالاً بالمعنى.

ثانيهما: قضية تخفيف الهمزة أو إبدالها باب واسع في العربية وأسلوب من أساليبها. وقد ناقش ذلك ابن جني في كتابه "الخصائص" في عدة مواضع منها: "باب في وجوب الجائز" ٨٦/٣، ٩٢ و"شواذ الهمز" ١٤٢/٣- ١٤٩، و"حذف الهمز وإبداله" ١٤٩/٣- ١٥٤. ومن الألفاظ التي ذكرها ابن جنيّ: قَرَيْت (قَرأت) وتَوَضّيْت (تَوَضّأت) وأخْطَيْت (أخْطَأت) ونبيّ من "نَبَأ"، و"بَرِيّة" من "بَرأ". وجاء في القرآن الكريم: "وجعلنا لكم فيها معايش" (الأعراف ١٠، والحجرات ٢٠).

٣- قال المصنّف: "فإن أردت أن تعلم طعم ماء ذلك الموضع ... فاصنع نصف كورة مجوّفة من نحاس أو رصاص أو خزف، أيّ ذلك تهيّأ لك غير أنّها إن كانت من خزف ...".

انتقدنا أستاذنا بشدّة لأنّنا أثبتنا في النّص السّابق "أيّ ذلك تهيّأ لك"، إذ وقع في نفسه أنّ

الـــنّص مضـــطرب إن بقيـــت الجملـــة علـــى حالهـــا، وطالَبَنـــا بتصـــحيح النّص. ونودّ أن نؤكد لأستاذنا أنّ الجملة صحيحة وليس في النّص اضطراب، فالمصنّف يقول: "فاصنع نصف كورة مجوّفة من نحاس أو رصاص أو خزف"، ثم يبيّن للمخاطب أنّ أيّ مادة يصنع منها الكرة مقبولة، حسب تَيَسُّر مادة الصّناعة، ولذلك قال: "أيّ ذلك تهّيأ لك" على التخيير، لا على الشّرط كما ذكر أستاذنا، إذ لا وجه للشرط هنا لئلا يختل المعنى.

٤- اليَلّ:

نحن مع أستاذنا في أنّ هذه الكلمة قد يكون لحقها التّصحيف، ولكنّها ليست "البَالة" التي ذكر أستاذنا أنّها من أدوات الصّيادين، وإنما قد تكون "البال" وهو المَرّ الذي يعتمل به في أرض الزرع (مادة بَوْل في القاموس المحيط)؛ علماً بأنّ هذه الآلة، كما ذكرها ابن حجاج، مؤنثة، وليس المرّ كذلك.

٥- "إيَان" و"إبَّان":

ذكر أستاذنا أنّ "إيان" قد تكون خطأ مطبعياً، لأن الصّواب "إبّان" (بالباء). ونحن معه في ذلك. ولكن، ألا يحتمل أن تكون "إيان (بكسر الهمزة وفتحها بعدها ياء) بمعنى "إبّان" (بكسر الهمزة وتضعيف الباء)؟ فكلاهما يدلّ على الوقت والحين. جاء في القاموس المحيط (مادة الأيْن):

الأيْن: الحين ومصدر آن يَئين: أي حان، وآن إيْنُك (ويكسر) وآنك: حان حينك.

وأيْن: سؤال عن مكان. وإيان (ويكسر): معناه أيّ حين، وتحت مادة "أبنه":

إبّان الشَيء: حينه وأوّله. كما نجد أنّ الأوان: الحين، وتقلب الواو ياء بالمعنى ذاته فيقال: آونة وآينة.

٦- قال المصنف: "والأرض إذا زُبّلت زَكِيَ إخراجها" ص ١٠

ذهب أستاذنا إلى أنّ التزبيل في لغة المصَنّف تعني التّسميد في لغة عصرنا. والحقيقة أنّ التزبيل ليست لغة خاصة بالمصنّف وليست من المصطلح الفني القديم، وإنما هي لفظة عربية استعملها عرب المشرق والمغرب، ويعرفها كلّ من يتعاطى الفلاحة، وما زالت شائعة في الدّيار الشامية.

أمّا ما ذهب إليه أستاذنا من أنّ "زَكِيَ" يجب أن تكون "زَكَا"، فَهذا ما لا نتفق مع أستاذنا

فيه، لأننا نقرأ تحت مادة "زَكا" في القاموس المحيط: زَكِيَ (كَرَضِيَ): نَمَا وزاد، وهو ما أراده المصنّف.

٧- قال المصنف: "وتزبيل الفول وتبن القمح وتبن الشعير ..." ص١١. وقال أستاذنا: "والصّواب: و"زبل الفول"؛ وشرح معنى الزبل هنا بأنّه ما بقي من قضبان الفول وورقه وجفّ فصار كالتبن".

ونحن مع أستاذنا في أنّ كلمة "تزبيل" خطأ، ولكننا لسنا معه فيما ذهب إليه من تصويبها، إذ الصّواب أن نقول: "وتبن الفول "وليس" وزبل الفول، لأن تبن الفول لا يسمى زبلاً، وإنما هو وغيره من تبن النّباتات مادة أساسية في تصنيع الزبل الذي يسميه ابن بصال "الزبل المولّد" (كتاب الفلاحة لابن بصال ص ٥١- ٥٢).

٨- قال المصنّف: "ذكر أهل الفلاحة أجمعون (إن أنت) إن ... ص ١١. يرى أستاذنا أنّ المعروف في قواعد التوكيد في النّحو العربي أن يؤكد الفاعل – وهو أهل الفلاحة هنا- بكلّ، متبعة بلفظ أجمعين، فتصير الجملة: "ذكر أهل الفلاحة كلّهم أجمعون". وعلى هذا رجّح أستاذنا أن كلمة "كلّهم" قد سقطت من النّص، أو أنّ المصنّف أخطأ فلم يذكرها. ولا ندري لم ذهب أستاذنا هذا المذهب، فالقرآن الكريم استعمل أجمعين لتقوية التوكيد بكل، وذلك في قوله تعالى: "فسجد الملائكة كلّهم أجمعون" (الحجر ٣٠، ص٧٣). كما أكد القرآن بلفظة أجمعين دون أن يتقدمها كلّ، وذلك قوله تعالى: "فكُبكِبوا فيها هم والغاوون وجنود إبليس أجمعون" (الشعراء ٩٥)، وقوله: "أولئك عليهم لعنة الله والملائكة أجمعين" (آل عمران ٨٧).

وقد نبّه إلى ذلك ابن هشام في "أوضح المسالك" إذ يقول: "ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن تتبع كلّه بأجمع وكلّها بجمعاء، وكلّهم بأجمعين وكلّهن بجمع ...، وقد يؤكد بهنّ وإن لم يتقدّم كلّ" (ج٢٢/٣).

أما استعمال "إن أنت" متبعة بأن، فهذا خطأ لعله وَقَعَ في أثناء تنضيد الحروف للطباعة، لأننا عندما رجعنا إلى أصل الكتاب الذي كتبناه بخطّنا وجدنا أننا أثبتنا في المتن "إنك إن" دون إضافة "إن". فشكراً لأستاذنا على ذلك.

٩- قال المصنّف: "والأرض السّمينة التي يطلع فيها الحشيش المبيد للزرع ينبغي أن تحفر بالمِدْوَر" ص١٣.

نحن مع أستاذنا في أنّ كلمة "المِدْوَر" ليست من الأدوات الزراعية، وأنّه لحقها تصحيف، ولكنّها ليست المَرّ كما ذكر أستاذنا، بل هي "المُرور" جمع مَرّ (انظر كتاب مباديء اللغة للخطيب الإسكافي ص ١٧٠).

١٠- قال المصنف: "ومَنْ أحبّ أن يعظم حبّه فليزرعه بربائقه" ص ١٧٠. لم يُعجب أستاذنا أن نذكر المعنى اللغوي لكلمة "رَبائق"، وأنه كان علينا أن نكتفي بالمعنى الاصطلاحي. وهذا يخالف منهجنا الذي يقتضي أن نشير إلى المعنى اللغوي أوّلاً ثمّ الاصطلاحي.

أمّا أنّ الربائق لا تكون جمع رِبْق بمعنى الحبل لأن الحبل هو رِبْقة فهذا قد لا نتّفق مع أستاذنا فيه؛ لأن "الرِبْقة" هي العروة التي تكون في الحبل وليس الحبل نفسه. جاء في القاموس المحيط (مادة رَبَق): الرّبْق (بالكسر: حبل فيه عدّة عرى يشدّ به البهم، كلّ عروة رَبْقة (بالكسر والفتح). ولا يقتضي القياس أن يكون مفرد "رَبائق" "ربيقة" لأنّ الرّبيقة في اللغة: البهمة المربوقة في الرِبْقة.

١١- قال المصنّف: "وإن نُقع قِثّاء الحمير في الماء، وعجن به رماد لم يستعمل، وطلي به باطن البيت، أيّ ذلك صنعت، لم يقرب الطعام سوس ولا فأر" ص١٦.

ضَبَط أستاذنا كلمة "قُثاء" بالضّم، وهي لغة قرأ بها يحيى بن وثّاب وطلحة بن مصرّف، والكسر أكثر. قال تعالى: "فادع لنا ربّك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقِثّائها وفومها وعدسها وبصلها" (بقرة ٦١). وقال أستاذنا بأننا لم نفطن إلى أنّ النّص السابق شيئاً معدولاً عن وجهه ولا يفهم بسبب ما عرض له وهو قوله: "أيّ"، ويريدنا أن نقول: "إنْ صنعت ذلك".

ونقول بأنّ النص مفهوم وليس معدولاً عن وجهه، لأن المصنّف يقول قبل ذلك: "وكذلك الزّوان إن ألقي في خَثَاء أو رماد، وخلط بزيت وبُلّ به القمح، وماء الزيتون ورماد وَرَقِه أو رماد منخول، ثم يطيّن بعد ذلك بطين أبيض طاهر، وإن نقع قِثّاء ..." ص١٦، فهو يضع أمام الفلّاح عدة اختيارات إذا فعل "أيّاً" منها سلم القمح من الآفات، ولذلك قال: أيّ ذلك صنعت". ولا وجه للشرط هنا كما ذكر أستاذنا.

١٢- قال المصنّف: "... خذ جريباً من ورق الرمّان، أو جريباً من حَفَص ..." ص١٧.

يرى أستاذنا أنّ كلمة "حَفَص" لحقها تصحيف، وصوابها "حصى"، لأنها تَتّسق مع الرماد وورق الرمّان. ولا نظنّ إلاّ أنّ أستاذنا كان على عجل عندما قال ذلك، لأنه يعلم يقيناً أنّ الحصى لا يفيد في حفظ القمح من الآفات كما يفعل الرّماد. والصّواب ما أثبتناه لأنّ الحَفَص (محركة): عجم النّبق والزعرور، وهو يتّسق مع الرّماد وورق الرّمان. وإذا أصرَ أستاذنا على أنّها مصحّفة فقد تكون العَفْص، وهو يقع على الشجر والثمر. وقيل: هو شجرة من البلوط تحمل سنة بلوطاً وسنة عَفْصاً. وفي اللسان: حِمْلُ شجرة البلوط. قال صاحب القاموس المحيط: "وهو دواء قابض مجفّف يردّ المواد المنصبّة ويشدّ الأعضاء الضعيفة" (مادة عَفْص). وذكر داود الأنطاكي في "التذكرة" (٢٣٨/١) عدة استعمالات طبيّة له. فهو، لخاصيّة القبض التي فيه، يستعمل مع الرّماد وورق الرّمان لحفظ القمح. وورد في إحدى المخطوطات "الجَصّ" وهو من المواد الحافظة أيضاً.

١٣- الباقِلاء وَالباقِلّى:

ذكر أستاذنا أنّ في الباقِلّى لغتين: القصر والمدّ. فأما المقصور فترسم بالياء "الباقِلّى"، وأمّا الممدود فهي باقِلاّء.

نود أن نُذَكّر أستاذنا أن الممدود يأتي مخفّف اللاّم "باقِلاء" وليس مضعّفها كما أثبت أستاذنا. أما أنها لم تأت مهموزة في "المقنع" فهو من باب تخفيف الهمزة، وقد ذكرنا ذلك آنفاً.

١٤- مُوافِقَة وَوَفْق:

قال المصنّف: "والأرض البيضاء للكروم البيض موافِقة، والأرض الكثيرة الرّمل للكرم السوداء وَفْق" ص١٨.

يعترض أستاذنا على ابن حجاج لأنه استعمل كلمة "وَفْق" المصدر بدلاً من اسم الفاعل "موافِقة".

نحن على يقين من أنّ أستاذنا يعلم جيّداً بأنّ المصدر ينوب كثيراً عن اسم الفاعل. وقد أفرد له

الهروي باباً خاصّاً في كتابه "التلويح في شرح الفصيح" ص٤١ تحت عنوان: "باب ما جاء وصفاً من المصادر"، ومن أمثلته التي ذكرها: رجل زَوْر أي زائر، وصَوْم أي صائم وعَدْلٌ أي عادل. وأمثلة ذلك كثيرة في العربية (انظر خصائص ابن جني ٢٠٢/٢). ومن منهج ابن حجّاج أنه لا يكرّر لفظتين بمعنى واحد في جملة واحدة إن استطاع، وهو يتصرّف باللغة تصرّف العالم بأسرارها المالك لناصيتها، فقال "موافِقة" ثم أتى بِوَفق لتكون أوقع في النفس.

١٥- "نَدَاء" و"نَدى":

قال المصنّف: "والسّواحل موافقة للكروم لسخونتها وبرد نَداء البحر" ص١٩.

وقال أستاذنا: "وقوله "نَداء" لا يمكن أن تكون مفردة، لأن المفرد مقصور وهو "نَدَى"، وما أرى إلاّ أن تكون الكلمة جمعاً وهو "أنداء" ص ١٣٤.

ونقول: قال ابن جنيّ في الخصائص ٥٢/٣- ٥٣:

"ويدلّك على أنّ فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللّين قول مُرّة بن محكان:

في ليلة من جمادى ذات أنْدِيَـةٍ لا يُبْصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُّنبا

فتكسيرهم ندى على أندية يشهد بأنّهم أجروا نَدَى – وهو فَعَل – مجرى فَعَال، فصار لذلك ندى وأندية كغداء وأغدِية، وعليه قالوا: باب وأبْوِبَة، وخال وأخْوِلة ...". فَنَداء إذن استعملها ابن حَجّاج مفردة، ويقاس عليها خَثاء التي اعترض عليها أستاذنا أيضاً، وأستاذنا يعلم جيداً أنّ العرب تقصر بعض الكلمات وتمدّها على غير قياس أحياناً، فيقولون عن المطر مثلاً حَيَا وحَيَاء.

١٦- قال المصنّف: "وقال ديمقراطيس: قطع القضبان للغرس من كرم متوسط لا قديم ولا حديث، وِزَاناً، ممتلئة متقاربة الكعوب" ص ١٩. وقال أستاذنا في تعليقه على كلمة "وزان" ص ١٣٥:

"وما أظن أنّ المحقّقَيْن أدركاهَا وفهما منها شيئاً، ولكنهما تركاها وكأنهما صواب ولم يشيرا بشيء إلى ذلك، والكلمة كما أراها

مصحفة، وصوابها "وجِفاناً"، جمع جَفنة والواو للعطف في أوّلها".

نلتمس العذر من أستاذنا إذ نخالفه فنقول له بأننا أدركناها وفهمناها وتركناها على حالها لأنها صواب، ولو عدلنا عن كلمة "وِزَاناً" إلى "وجفاناً" التي يراها أستاذنا صواباً لكنّا أوقعنا أنفسنا في جهل كبير، لأنّ المصنف يتحدّث عن قضبان الغرس لا عن الجفان، فيصف هذه القضبان بأنها من كرم متوسط لا قديم ولا حديث، ويؤكد ذلك بقوله "وِزَاناً" أي وسطاً بين القديم والحديث، وهو أسلوب من أساليب العربية، ومثله في القرآن الكريم: "إنّها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك" (البقرة ٦٨)، ثم يصف ابن حجاج هذه القضبان بأنها "ممتلئة متقاربة الكعوب"، فكيف يكون هذا الوصف للجفان التي هي جمع جفنة وهي الكرمة؟ ونود أن نسأل أستاذنا: كيف يمكن أن نزرع الجفنة كاملة؟ وكيف تكون الواو للعطف في أولها، وأين المعطوف عليه؟

١٧- قال المصنّف: "والفَطْمة إذا نصبتها كثرت عروقها وأطعمت سريعاً" ص٢٠. شرح أستاذنا معنى قوله "وأطعمت سريعاً" فقال: "بمعنى ثبتت في الأرض وكان لها جذور، والإطعام بهذا المعنى من الكلم الخاص" ص١٣٥.

ولا ندري من أين جاء أستاذنا بهذا المعنى، لأن معنى أطعمت سريعاً: أي أدرك ثمرها سريعاً، وهي من المصطلحات التي ما تزال مستعملة عند عامة الفلاحين في بلادنا. وأمّا معناها في القاموس فهو: أطعم النخل: أدرك ثمرها (مادة طَعَم). وجاء في نهاية الأرب ١٤٦/١١- ١٤٧: "فإذا اسوَدّ بعض حَبّه (العنب الأسود) قيل: أوشم إيشاماً، فإذا فشا فيه الإيشام قيل: قد أطعم، فإذا أدرك غاية الإدراك قيل: يَنَع وأينع وطاب". فالإطعام إذن مرحلة من مراحل نضج الثمر.

١٨- "عروق" بمعنى الذّهاب في الأرض:

عَجِبَ أستاذنا كيف يكون لكلمة "عروق" هذا المعنى الخاص، وهو الذّهاب في الأرض (ص١٣٥- ١٣٦). وقال بأنه لم يقف على هذا المعنى حين أنجز قراءة الكتاب. ولكي نزيل من نفس أستاذنا ما وقر فيها من عجب نذكّره بما جاء في السّطر الأول من الصفحة ٢٩ من "المقنع" إذ يقول: "... لأنّ الشمس تُدْخِلِ سخونتها لهُ عروقاً...". قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (مادة عَرَق): عَرَق الرجل يَعْرُق عُروقاً، إذا ذهب في الأرض، وهذا تشبيه، شُبّه ذهابه بامتداد عروق الشّجرة وذهابها في الأرض". والطريف أنّ أستاذنا استعمل "وذهبت في

الأرض" في شرح "وكثرت عروقها".

١٩- قال المصنّف: "وإن كان غرسك في السّفوح المائلة ولا بُدّ، فَأمُر أن يكون عمق الحفرة من ستة أشبار إلى نحوها ..." ص٢٠.

يرى أستاذنا أن تحذف كلمة "فَأمر" لأنّ المعنى يستقيم إذا قلنا: "فلا بُدّ أن يكون عمق الحفرة"، وفي هذه الحال يكون جواب إن الشرطية قوله "فلا بُدّ" ..." ص١٣٦.

لا ندري كيف خفي على أستاذنا أنّ جملة "ولا بد" متعلقة بعملية الغرس وليس بعملية الحفر، فلو أنّ أستاذنا لم يعجل ووقف قليلاً عند النّص لزال من نفسه كلّ لبس، فابن حجّاج يقول: "وإيّاك أن تنصب في سفوح الجبال، لأنّ السيل والماء يكشف أصولها ..." ص١٩. ثمّ يقول: "وإن كان غرسك في السفوح المائلة ولا بدّ"، أي إذا كان لا بدّ من الغرس في السفوح، "فَأمر أن يكون عمق الحفرة". وكلمة "فَأمر" هنا ذات دلالة اجتماعية طبقية، لأن المخاطب من علية القوم ولا يقوم بالحفر بنفسه، فهو يأمر العمال بذلك. (انظر باب تخيّر الأَكرة ص ٩ من "المقنع").

٢٠- قال المصنّف: "وملاك الأمر (في كيفية الغرس) شدّ الرِّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه ...".

وقال أستاذنا: لا وجه للزّم هنا، وقد يقال: زمّ شفتيه مثلاً، فأما التراب فلا. والذي أراه أنّ الوجه هو "ودمّ التراب عليه"، والدّم لغة في الطّم على سبيل الإبدال" ص ١٣٧.

ونقول: جاء في القاموس (مادة دمّ): دمّ البيت: طَيّنه وطَلاه وجَصّصه. ودَمّ الأرض: سوّاها. ودمّ اليربوعُ جحرَه: غطّاه وسوّاه. وتحت مادة "زمّ": زَمَمْته: مَلأْتُهُ. وزمّه فانزمّ: شدّهُ. وتحت مادة "طَمّ": طمّ الماء طَماً وطُموماً: غَمَر، والإناء مَلأه والرّكية يَطِمُّها ويَطُمُّها: دَفَنَها وسوّاها.

ألا يرى أستاذنا أنّ الدّم ليس لغة في الطَّم؟ وأنّ "الزَّم" أقرب الموادّ الثلاث إلى المعنى الذي أراده المصنّف؟ فابن حجّاج يشرح عملية غرس القضيب فيقول: "... أن يأخذ الغارس القضيب المتقدم الوصف المتخيّر بيد، ويثني منه أسفل الحفرة قدر الربع ويضع على ما ثَنى منه قدمه، والأخرى على التّراب الموضوع على القضيب المثني، ويشدّها أيضاً بالأرض طاقته، وحينئذ يرفع

عن القضيب قدمه الأولى ثم يرمي التراب ويضع قدمه عليه وعلى القضيب، ولا يزال يفعل ذلك حتى يبلغ وجه الأرض فهذه كيفية الغرس" (ص٢٠-٢١)، ويلخّص ابن حجّاج هذه العملية بقول: "وملاك الأمر شدّ الرّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه لئلا يكون للقضيب منفس". فهو يركز على عملية الشّد على القضيب والتراب، أي الضّغط عليه لئلا يكون للقضيب منفس، ولذلك نراه يستعمل كلمة "الزّم" بمعنى "الشّدّ". ومما يرجح ذلك كلمة "على" بعد "زم التراب"، ولا تأتي "على" مع "دمّ" وإنما مع "دمدم".

٢١- قال المصنّف: "وقال أبو ليوس: أفضل غرس الكروم حين يقطف العنب، ولا تُنْصَب ولا تُزْبَر إلاّ بعد ساعة من النّهار إلى عشر ساعات" ص٢١.

يرى أستاذنا أنّ كلمة "تُزْبَر" يجب أن تكون "تُزَبّل"، وَهذا مالا نتفق مع أستاذنا فيه، لأن "الزَّبْر" هنا تعني التقليم وليس إهالة التراب كما قلنا سابقاً، فالمصَنّف ينصح بعدم زرع الكرمة أو تقليمها إلاّ بعد مضي ساعة من النهار إلى عشر ساعات، ويُعَلل ذلك بقوله: لأنّ الرياح التي تُفْسِد إنما تكون في أوّل النهار وآخره" ص ٢٢. (حول الزّبر انظر فلاحة ابن بصّال ص٧٤، ٧٦).

٢٢- قال المصنّف: "الكَرْم المعَرّشة أفضل وأطيب" ص٢٢.

وقال أستاذنا: "والصّواب الكُروم بدلالة الوصف "المعرّشة"" ص ١٣٨. ونحن على يقين من أن أستاذنا على علم بأنّ جمع كَرْمة كَرْم وكُرُوم. قال الأصمعي في "كتاب النخل والكرم" ص ٧٣: "يقال لشجر العنب الكَرْم والحَبَل، والواحدة كَرْمة وحَبَلَة"، وهكذا يكون نصّ المصنّف مستقيماً.

٢٣- تحلية الكُروم والدّوالي:

قال المصنّف: "يريد الحَفْر حَدّها قبل أن تُعنب، لأنك إن حَلّيتها بعد تعنيبها ألقت ثمرتها، وإن فاتك تحليتها فاتركها حتى تشتد عناقيدها، واحذر أن تصيب شيئاً منها" ص٢٤.

وقال أستاذنا شارحاً معنى التّحلية: "والتّحلية كما استفدنا من النّص من المصطلح الفني، والمراد به ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد، وترتيب القضبان، وإزالة ما حول الجِفان

من غرائب الشّجر. وقد استعيرت مادة "تحلية" لأداء هذا الغرض، لما في هذا العمل من تحسين وتزيين" ص١٣٩.

قبل أن نشرح معنى التّحلية يحسن بنا أن نشير إلى الخلط بين معنى الكسح والتّحلية في كلام أستاذنا، فهو عندما شرح معنى الكسح من خلال ما ورد عند ابن حجاج قال: "الكسح هو قطع فضلات القضبان أو قطع القضبان الزائدة" ص١٣٨، وقال عن التحلية: "ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد و..."، فكيف يكون الكسح والتّحلية قطع الزائد؟.

أمّا التحلية التي ذكرها ابن حجاج فهي الحفر حول الدّالية من أجل الزبيل أو غيره، وهي عملية ما يزال الفلاحون يتبعونها في بلادنا. وكلام ابن حجّاج واضح كلّ الوضوح، فهو يقول: يريد الحفر حدّها (أي حولها) قبل أن تعنب ...". ولا ندري كيف يقول أستاذنا عن قول المصنف "يريد الحفر حدّها" بأنه من الكلم المعدول به عن جهته، وهو يعلم علم اليقين أنّ "حدّ" في القاموس تعني بجانب، وهي كلمة ما زالت مستعملة في العامية. ونرى أنّ القراءة التي يسترجحها أستاذنا وهي قوله: "يريد للجفنة تحليتها" مُسْتَغلِقة لا يترشح منها معنى. ولكي ندلّل لأستاذنا على أن معنى "التّحلية" إنّما هو الحفر حول الدّالية نسوق بعض النصوص من كتاب "المقنع":

أ- قال ابن حجّاج ص ٢٣: "ثمّ إذا تمّ للنّصبة سنتين فَحَلِّ ما حولها عُمْقَ قدم في عرض قدم، وإن وَجَدْتَ عروق شجرة أو عَفار قد أحاط بالنّصبة، فاقلعه لئلا يشرب ماءها".

ب- وقال في ص ٢٧: "فمن طَعَّم في الأصل (الجذر) فليَحُلَّ على الجفنة".

ج- وقال في ص ٥٩ في زراعة الخسّ: "فإذا نبت فَحَلِّ عن أصله وزبّله بزبل بقر حديث".

والطريف أنّ هذه العملية تسمّى عند ابن بصّال "التغطيس" ص ,٧٧

٢٤- قال المصنّف: "إطل المنجل الذي يراد به كسح الكرم بشحم ذئب ... يسلم بإذن الله من هذه الأشياء ومن البرد والأكِلَة" ص٢٤.

علّق أستاذنا قائلاً: "وجاءت مضبوطة بفتحتين، ولم أجدها في كتب

اللغة، ولعلّ المراد بها ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك" ص ١٣٩.

ونقول: جاء في "أساس البلاغة" تحت مادة "أكَلِ": تأكّلت السّن والعود: وقع فيهما أكَال. وهي إكْلَة (على وزن جِلْسَة) وأكَال، وأكِلَة (بوزن تَبِعَة). فهي تعني إذن أن يصاب غصن الشجرة بالتّسوّس. ثمّ ألا يرى أستاذنا أن قوله "... ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك" مستغلق لا يترشح منه معنى؟

٢٥- قال المصنّف: "واخمُر على أصل الجفنة" ص٢٥.

ذهب أستاذنا إلى أنّ قوله "وَاخْمُرْ على أصل الجفنة" كلام غير واضح المعنى، ويرى أنّ الفعل يجب أن يكون "واطمر" وبه يتضح المعنى. ص١٤٠.

ونقول: تركنا شرح "واخمر" لاعتقادنا أنّها واضحة المعنى، فالخَمْر: التّغطية والسّتر. وأما "اطْمُر" فالصّواب أن يقال: "واطمر أصلها" وليس "على أصلها" كما ورد في النّص، بينما يقال: "واخمر على".

٢٦- قال المصنّف: "الجِفان التي يتحسّا ثمرها" ص٢٦.

لا يرى أستاذنا وجها لكتابة الفعل "يتحسا" بالألف القائمة، فالصّواب أن تكتب بالياء المهملة.

وأمّا نحن فنقول بأنّ الأصل الثلاثي لكلمة "يتحسّا" "حَسَسَ"، ثمّ صارت في الرباعي "تحسّس"، فقلبت السّين ياء بفعل التضعيف، فصارت تَحَسى ومضارعها يتَحسّى. جاء في معجم مقاييس اللغة تحت مادة "حَسَو": "ومما هو محمول عليه: احتَسَيْتُ الخبر وتَحَسّيْتُه، مثل تَحَسّسْت، وحَسِيت بالشيء مثل حَسِسْت". ثم علق قائلاً: "وهذا ممكن أن يكون أيضاً من الباب الذي يقلبونه عند التضعيف ياء، مثل: قصَّيْت أظفاري (قَصَصْت)، وتقضّى البازي (من قَضّ بمعنى انقضّ)".

أما كتابة "يتحّسا بألف قائمة عند ابن حجّاج فَلَعَلّها تعود إلى أنّ قواعد الإملاء العربي لم تثبت على صورة معينة منذ تاريخ الكتابة العربية. وقد يؤيد ما نذهب إليه ما جاء في رسالة بردية موجهة من قرة بن شريك العبسى، والي مصر إبّان حكم الوليد بن عبدالملك، إلى حاكم أشقَوه، وذلك قوله: "... إنك أخذت قُراً في أرضك بالذي عليهم من الجزية" (Grohmann, Arabic Papyri, Vol. III, P. 28)،

فرسم ألف "قرى" قائمة وحقّها أن تكون ياء مهملة.

٢٧- نَضَرَ:

أراد أستاذنا أن نَضْبِطَ "نَضَرَ" على الصُّورة التالية "نَضُرَ" على وزن كَرُمَ، وَنَضُرَ لغة في نَضَر ونَضِرَ. فلماذا نُضَيّق علَى أنفسنا؟

٢٨- قال المصنّف: "الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة أسود وأحمر" ص٢٨.

وقال أستاذنا مُجرّحاً: "لا أدري ماذا فهم المحققان حين أثبتا هذه العبارة. لا أشك أنهما لم يفهما كثيراً، أين الحيلة وما معناها؟" ص١٤١.

سامح الله أستاذنا إذ يصفنا بعدم الفهم. ونؤكد له أنّنا فهمنا هذه العبارة جيداً، ولكي ندلل على ذلك نقول: ذكر ابن حجّاج في ص ٢٨ عدة طرق للحصول على عنب أسود وأبيض وأحمر من جفنة واحدة، وهذه الطرق تخالف ما ألفه أهل الفلاحة في تركيب الدّوالي، ولهذا سمّاها "حيلة"، وهو يقصد بها "الحِذق وجودة النظر والقدرة على التّصرّف". وهو المعنى الذي ذكره صاحب القاموس لكلمة "حيلة". ويعلم أستاذنا أن كتب الحيل، ولا سِيّما في الميكانيكا، كثيرة، منها على سبيل التمثيل كتاب الحيل في الميكانيكا لأحمد بن موسى. ولمّا تكرر الحيلة في الكتاب أحس أستاذنا بأنّنا فهمنا معنى الحيلة فذكر في ص ١٤٢: "وقد يكون المراد بالحيلة ما ندعوه في عصرنا بالمحاولة، أي القيام بعمل ما للحصول على هذه المبتكرات في الفلاحة، وعليه فاستعمال "الحيلة" على هذا الوجه صحيح وليس فيها تصحيف ...".

أما اعتراض أستاذنا على قول ابن حجاج عن عناقيد الجفنة "أسود وأحمر" وإثباته "عناقيد الجفنة السّوداء والحمراء"، فهذا لا يستقيم، إذ كيف نقول: "الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة السوداء والحمراء"؟ والصّواب أن نقول: "الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة سوداء وحمراء" دون أل التعريف. وعبارة ابن حجاج صحيحة على تقدير "بعض" أو "عنقود" قبل كلمة أسود وأحمر.

٢٩- "دِيماه" و"نيسان":

يرى أستاذنا أنّ "ديماه" مصحفة عن نيسان، وحجته في ذلك ما ورد في ص٦٥ من الكتاب، وهو قول ابن حجّاج: "شهر إبريل وهو نيسان". ثم علّق أستاذنا بشيء من الحدّة: "لا أدري كيف جاز للمحقِّقَيْن أن يُثبِتا "ديماه" أربع مرات: مرتين في الصفحة ٣٣ ومرتين في الصفحتين ٣٦، ٤٦، ثم يثبتان (كذا) في الصفحة ٦٥ قول المصنف: "وشهر إبريل وهو نيسان"، ألم يتبيّنا أيهما خطأ، فيصلحا مما فرط منهما في الصّفحات ٣٣، ٣٦، ٤٦"؟ ص ١٤٣.

لَسْنَا مع أستاذنا في أنّ "ديماه" تصحيف "نيسان"، لأن "ديماه" من الأشهر الفارسية التي لا تثبت على حال كما يعلم أستاذنا، وقد صدف أن تقابل هنا مع "نيسان". أمّا لماذا استعمل ابن حجاج "ديماه" و"نيسان" و"إبريل"؟ فهذا يعود إلى أنّ ابن حجاج لا يجنح إلى تكرار الكلمات والمصطلحات ذات المدلول الواحد إلاّ مضطراً. وقد عرضنا في هذه المقالة شيئاً من ذلك، ولذلك نراه يستعمل الشهور الرومية والفارسية والسريانية، ففي الصفحة ١٥ من "المقنع" يستعمل أحد الشهور الفارسية وهو "مهرماه"، الذي يقابل "أيلول" أو "شتنبر"، فهل "مهرماه" مصحفة عن "أيلول"؟.

٣٠- قال المصنّف: "وإن أَلْقَت (الشّجرة) ثمرها، فانظر إلى الغَزَال الذي يقذف به البحر فألقه في أصلها ..." ص٣٩.

قلنا في حاشية ص ٣٩ حول غزال: "هكذا في الأصل، وفي م "الغدي" ولم نجد للكلمتين معنى. وهذا التعليق لم يعجب أستاذنا فذكر أنّ صوابها "الغِرْيَل"، وعَرّف الغِرْيَل بأنه "ما يقذف به البحر من حميل السيل زَبَداً وغثاء ونحو ذلك"، وهو أيضاً الغِرْين بالنون. ص١٤٣.

كنا نأمل من أستاذنا أن يذكر لنا مصدره في تعريف "الغِرْيل"، لأننا لم نجد "الغِرْيل" بهذا المعنى في المعاجم العربية. ونودّ أن نطمئنه بأنه خطر ببالنا في أثناء التحقيق أنّ كلمة "غزال" مصحفة ورجعنا إلى مادة "غَرَلَ" و"غَرَنَ" فلم نقتنع بما وجدناه ممّا اضطرنا إلى إثباتها على حالها، وأشرنا إلى ذلك في الحاشية. والغِرْيَل كما جاء في القاموس تحت مادة "غرل": الغِرْيَن والغبار والطين يحمله السّيل فيبقى على وجه الأرض متشقّقاً رطباً كان أو يابساً. والغريل: مخاط كلّ ذي حافر، والغدير تبقى فيه الدّعاميص لا يُقْدَرُ على شربه، والثُّفْل في أسفل القارورة. أين هذا المعنى مما ذكره أستاذنا؟ ثم كيف يكون الغريل ما يقذفه البحر من حميل السيل؟ هل يقذف البحر

الغرين؟ والأهم من ذلك أن هذا الغريل لا يفيد في علاج الشجرة التي يسقط ثمرها، وإنما يفيد في ذلك ما يقذفه البحر من مواد لا حتوائها على الفسفور الذي يعتبر من أهم الأغذية النباتية.

نحن مع أستاذنا في أنّ كلمة "غزال" مصحفة، ولكنّا لسنا معه في أنّها "الغِرْيَل". ولعلّها تكون "العَنْبر"، وهو: "عيون بقعر البحر تقذف دُهنِيّة، فإذا فارت على وجه الماء جمدت فيلقيها البحر إلى السّاحل، وله عدّة ألوان، وموضعه بحر عُمان والمندب وساحل الخليج المغربي، وكثيراً ما يقذف بنيسان". (تذكرة داود ٢٣٩/١، القانون في الطب ص ٢٤٣).

وقال الجاحظ في "الحيوان" ٣٦٢/٥: "والعَنْبَر يقذفه البحر إلى عُبْرَيْه (شاطئه وجانبه)، فلا يأكل شيء منه إلا مات، ولا ينقره طائر بمنقاره إلاّ نصل منقاره، وإن البَال ليأكل منه اليسير فيموت. والبال سمكة ربما كان طولها أكثر من خمسين ذراعاً" وهو الحوت.

٣١- قال المصنّف في "الشاه بلوط": "والأرض المدمِنة توافقه" ص٤٢. وقال أستاذنا: "وما جاء في "م" (أي المُمْدِرة) هو الصّواب، والأرض المُمْدِرة التي أغلها مَدَر أي طين وليس رمل (كذا)، ولا مكان "للمُدْمِنة" أي التي فيها دِمنة، لأنّ في النص قبل قوله: "والأرض ..." جاء ذكر "التزبيل بزبل البقر أي تسميدها، فلا حاجة أن (كذا) يقول المؤلف ثانية "المدمنة" ص١٤٤.

لا نريد أن نُعَلِّق على ما في كلام أستاذنا من قلق لغوي، ولكنّا نودّ أن نبيّن له أنّ ابن حجّاج يذكر تحت عنوان "الشّاه بلّوط" عدة جمل خبرية، كل جملة منفصلة عن الأخرى وتعطي دلالة معينة. فهو يقول مثلاً: "... ويغرس وينقل في الاستواء الربيعي. ويزبّل بزبل البقر مخلوطاً بتراب. والأرض المدمِنة توافقه". فهو يحدّد في الجملة الأولى وقت غراسته ونقله، وفي الجملة الثانية نوع الزبل الذي يصلح له، وفي الثالثة نوع الأرض التي توافقه وهي "المدمِنة" التي وصفها ابن بَصّال بأنّها السّوداء المحترقة الوجه. (فلاحة ابن بصّال ص ٤٤)، فيكون الصّواب ما أثبتناه.

٣٢- قال المصنّف في الجوز:

"تطعيمه ليس يكون في أعلاه ولكن في وسطه بين السّمور في الربيع" ص٤٧. قلنا في الحاشية: "لعلّه الثمور". واسترجح أستاذنا قراءة "الغُصون". ومع اعترافنا بأنّنا جَانبنا الصّواب فيما ذهبنا إليه، إلاّ أننا لا نسترجح قراءة "الغُصون"، لأن تركيب الجوز لا يتم بين

الغصـــون. والصّـــواب أن نقـــول: "السُّـــرور" مفردهـــا "سِـــرٌ"، والسُّـــرور مـن النبـات: أنصـاف سـوقه العُـلا. والسِّـر: وسـط الشـيء (القـاموس المحـيط/ سـرّ). وهكذا يكون التركيب في وسط شجرة الجوز لا في الأعلى ولا في الأسفل.

٣٣- قال المصنّف في حفظ اللّوز: "متى جُعِلَ في إناء غير مزفت وصُبّ عليه ماء وملح بقي سنة جُفَّاً رَطباً" ص٤٩.

وقال أستاذنا: "والصّواب جَافّاً"، وهذا التصويب يجعل المعنى مُلبِساً، إذ كيف يكون اللّوز جافا وهو في الماء والملح؟ وكيف يجتمع الجفاف مع الرّطوبة؟ أمّا إذا بقيت كلمة "جُفّ" على حالها وضبطت جيمُها بالضّم، فإنّ اللّبس يزول من ذهن القارئ؟ لأن معنى "جُفّ" كاملة، أي يبقى اللوز رطباً سنة كاملة إذا حفظ في محلول ملحي. جاء في مختار الصّحاح مادة جَفَفَ: قال ابن عبّاس – رضي الله عنهما-: "لانَفَل في غنيمة حتى تُقسم جُفّةً" أي كلّها.

٣٤- زيت "العَامّة" وزيت "الغَامر":

تكلـم المصـنّف فـي الصـفحة ٥٥ علـى أنـواع زيـت الزيتـون، فـذكر منهـا زيـت الأنفـاق وزيتـاً آخـر أجـود مـن زيـت العامّـة. فـاعترض أسـتاذنا علـى زيـت "العامّـة"، ورأى أنـه زيـت "الغـامر"، وعـرّف الغـامر بأنّـه غيـر الخـالص وغيـر الحسـن. ولا نـدري أيـن عثـر أسـتاذنا علـى هـذا التعريـف لِكَلمـة "الغـامر". حَبّـذا لـو أنّـه ذكـر لنـا مصـدره لتطمـئن قلوبنـا، فالمعـاجم التـي بـين أيـدينا تـذكر أنّ الغـامر مـن الأرض: مـا لـم يـزرع ممـا يحتمـل الزراعـة، وهـو ضـدّ "العـامر"، وإنّمـا قيـل لـه "غـامر" لأن المـاء يبلغـه فيغمـره. وهـو أيضـا: الخـراب أو الأرض كلّهـا مـا لـم تُسـتخرج حتـى تصـلح للزراعـة. ولـيس هنـاك نـوع مـن الزيـت يقـال لـه "الغـامر". ومـن ثَـمّ فـلا نقـول "زيـت الغـامر" بـل الزيـت الغَـامر. أمّـا مـا أثبتنـاه فهـو زيـت "العامّـة" نسـبة إلـى عامّـة النّـاس الـذين يصـنعون زيتـاً رديئـاً لـيس بصـفة الـذي وصـفه ابن حجّاج.

٣٥- قال المصنّف في زراعة "الكرنب":

"وإن أردت أن تَسْتَلَّه فانقع أصول ما قلعت منه في زبل رطب وملح ونطرون، ثمّ اغرسه ..." ص٥٩.

يرى أستاذنا أنّ كلمة "تَسْتَلّه" يجب أن تكون "تَشْتِلَه" من "شَتَلَ" بمعنى "غَرَسَ" ص١٤٦.

لسنا مع أستاذنا فيما ذهب إليه، لأنّ مادة "شَتَل" بمعنى "غَرَسَ" لا وجود لها في المعجم العربي، فهي من أصل سرياني. والشَّتْل"، و"الشَّتْلَة" بمعنى الغَريسة، والمَشتل: مكان يُستنبت فيه النبات والأغراس وتُتَعاهد حتى تنقل وتزرع في مستقرها. وأقرَّت هذه الكلمة المَولّدة المجامعُ العلمية لاشتهارها في بلاد الشام ومصر. (معجم الألفاظ الزراعية – مصطفى الشهابي ص ٤٩٣).

فَشَتَل على هذا لا تفيد معنى الغرس، لأنّ هذه الأشتال تزرع بذوراً، وعندما تنمو البذور وتقوى قليلا تسمّى "شَتْلة" بمعناها المولّد. وفي العربية يسمّيها ابن بصّال "النّوامي" في الأشجار (ص٦٢)، و"النُّقَل" في النّباتات (ص١٣٥، ١٤٦، ١٥١، ١٥٣)، أمّا ابن حجاج فيسّميها "السَّلّة" (ص٦٠)، وهو مصطلح لا نجده في المعاجم العربية. و"الاستلال" عند ابن حجّاج يعني الغرس، يدلّ على ذلك النصوص التالية من "المقنع": قال في الصفحة ٥٩ في زراعة الخسّ: "... فانظر إلى موضع تصيبه الشمس فزبّله واسْتَلّ فيه الخسّ ..."، وقال في ص ٦٠ في زراعة البصل: "... فإذا أردت أن تَسْتَلّه فاقطع أطرافه"، وفي ص٦١ عن الكُرّاث: وإذا أردت أن تَسْتَلّه، يعني تغرسه، فَدُق حَرفاً..."، وص٦١ عن الكرفس: "وإذا استَلَلْته فاربط أصله بخرقة".

٣٦- قال المصنّف: "وفي شهر تموز، كلّ أرض تتشقّق فيه، فَأطِمَّ شقوقها لئلا يصل الحرّ إلى أصول الجفان" ص٦٥.

وقال أستاذنا: والصّواب فَطُمَّ لأن الفعل الثلاثي هو طَمَّ يَطُمِّ ص ١٤٦، معذرة إلى أستاذنا إذ نقول له بأنّ الفعل المقصود هنا هو "أطَمَ" وليس "طَمَّ"، فيكون فعل الأمر من "أطَمَ" "أطِمَّ". جاء في القاموس مادة "الأطم": أطَمَ البئر: ضيّق فاها، وأطَمَ بابه: أغلقه. فابن حجّاج يقصد أن تغلق شقوق الأرض التي تحدث بفعل الحرّ.

٣٧- قال المصنّف في الكلام على الحَمَام:

"إذا هما (أي الذكر والأنثى) رجعا عن ذلك المكان إلى مَزْجَل أعلى منه بقدر ما يعرفان إذا

جالا وسَمَتا ..." ص٧٤.

وقال أستاذنا: لعل الصّواب وسَعَيا ..." ص١٤٧.

لا نظنّ أنه يَعْزب عن أستاذنا أنّ السّعي غير السّمت، والسمت للحمام هو الارتفاع في الجو؛ فالصّواب "وسَمتا" وليس "وسعيا".

(انظر حول السّمت: الجاحظ /٢٧٨/٣).

وفي الختام نكّرر شكرنا لأستاذنا الكريم على ما قدّمه لنا من ملحوظات وتصويبات وفوائد، والله الموفق،،،

المحققان

جاسر أبو صفية وصلاح جرار